الثقافة والدين بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية تنموية شاملة.

في ضوء عدم صلاحية تلك النماذج للاستخدام في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بصورة عامة وعدم مقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي سريع وتنمية شاملة في إطار الدولة العتيدة والنظام الاقتصادي العالمي المجحف، لا بدّ من الوصول الى نموذج تنموي يكون قادراً على:

١ ـ معالجة التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي خلقها الاحتلال الاسرائيلي.

٢ ـ معالجة محدّدات ومعوقات التنمية من بشرية، ومالية، وتسويقية، وطبيعية وغيرها والتي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

٣ ـ تحديد القطاعات التي يتوجب التركيز عليها مسبقاً لمعرفة القطاعات الاقتصادية التي يجب عليها ان تحمل التنمية المنشودة، وهل يجب ان يقوم القطاع الصناعي بذلك، أم القطاع الزراعي، وما اذا كان اختيار استراتيجية التصنيع الملائمة؛ أم يتم الاعتماد على قطاع الخدمات انطلاقاً من الموقع المتوسط للشعب الفلسطيني بين شعوب الشرق الاوسط ليقوم، بحمل عملية التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، أم التركيز على القطاع السياحي انطلاقاً من المعطيات السياحية الدينية والتاريخية المتوافرة في الضفة الفلسطينية، وهل يمكن اعتماد نموذج تنموي يعتمد على جميع القطاعات المذكورة وما هي نسبة التركيز على كل من هذه القطاعات؟

الاستراتيجية التنموية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني

بما أن أساس نجاح عملية التنمية هو تحديد الاهداف الواقعية للاقتصاد المعني، لذا يجب مناقشة الأهداف المنشودة من قبل الاقتصاد الفلسطيني باسهاب، وتحديد أولويتها للسنوات المقبلة. ومن ضمن الاهداف الاساسية المطروحة للنقاش: زيادة معدل نمو الدخل القومي؛ تخفيض مستوى البطالة، وخلق فرص عمل جديدة لضمان التشغيل الكامل؛ تحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة الفلسطينية؛ زيادة نسبة التمويل الذاتي من الموازنة العامة؛ تغيير البنية الحالية للاقتصاد الفلسطيني في خدمة القطاعات الانتاجية؛ وتحقيق نوع من التوزيع العادل للدخل القومي، وتوزيع مكاسب التنمية، والحدّ من التباين الاقليمي.

الى ذلك لا بدّ من التأكيد على الفرضيات التالية:

- ان التنمية تتمّ في ظل دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً كاملاً، لكن ذلك لا يلغي التساؤلات حول حدود الدولة وطبيعة علاقاتها مع العالم المحيط ونظامها السياسي.
- تتبع الدولة الفلسطينية النظام الاقتصادي الحرّ، وتركز على الدور القيادي للقطاع الخاص.
- تحظى الدولة والقطاع العام بالدور القيادي في خلق وتطوير مشروعات البنية التحتية في القطاع الصناعي، وقطاع النقل والمواصلات والكهرباء والماء وغيرها، ورسم السياسة الاقتصادية العامة، وإصدار التشريعات والقوانين والأنظمة.

ومع مراعاة الشروط الواردة أعلاه، نرى ان المطلوب هو استراتيجية تنموية تركز على خلق فرص العمل والتوزيع العادل للدخل من طريق توسيع تصنيع الريف، وزيادة الدخل الزراعي، وصناعة سلع الاستهلاك المحلي بما يتلاءم مع الحاجات والأذواق والقدرة الشرائية للفئات ذات الدخل